GENERALTD/411
6 August 2004ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

بيان من مجموعة ال ٧٧ والصين بخصوص تطبيق تدابير اقتصادية قسرية وجزاءات أحادية الطرف ضد البلدان النامية^(١)

- ١- تعرب مجموعة ال ٧٧ والصين عن بالغ قلقها إزاء الزيادة في تطبيق تدابير اقتصادية قسرية وجزاءات أحادية الطرف ضد البلدان النامية، بما في ذلك المحاولات الجديدة الهادفة إلى تطبيق القانون الوطني خارج إقليم الوطن، على الرغم من رفض ذلك من جانب الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي، وعلى الرغم من اعتماد قرارات عديدة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة تحث على اعتماد إجراءات عاجلة وفعالة بغية إزالة تلك التدابير.
- ٢- إن استخدام تدابير اقتصادية قسرية وجزاءات أحادية الطرف يؤثر تأثيراً خطيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ويعوق رفاه سكانها ويخلق عقبات أمام تمتعهم بحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في التنمية، وحق الجميع في مستوى معيشي ملائم حرصاً على صحتهم ورفاههم، وحقهم في الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية.
- ٣- وترفض مجموعة ال ٧٧ والصين رفضاً حازماً فرض قوانين وأنظمة تستتبع التطبيق خارج الإقليم كما ترفض جميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الأحادية الطرف المفروضة على البلدان النامية، وتكرر الإعراب عن الحاجة الملحة لإلغائها في الحال.
- ٤- وإننا نؤكد على أن هذه التدابير تقوّض المبادئ المودعة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي كما تتعارض مع مبادئ نظام التجارة المتعدد الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية، وتشكل تهديداً خطيراً لحرية التجارة والملاحة والاستثمار. ولذلك فإننا نكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن هذه التدابير لاغية وباطلة.
- ٥- وما زالت مجموعة ال ٧٧ والصين تؤكد على ضرورة الإزالة التامة لجميع القوانين والأنظمة ذات الآثار الواقة خارج الإقليم وللأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية.

(١) تُعمم كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بناء على طلب مجموعة ال ٧٧ والصين.